

إسرائيل/الأراضي المحتلة : يجب التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها جيش الدفاع الإسرائيلي

القدس - في معرض إصدار تقرير حول الأفعال التي اقترفتها جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس في مارس/آذار وإبريل/نيسان 2002، قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن هناك أدلة واضحة على أن بعض الأفعال التي ارتكبتها الجيش المذكور خلال عملية السور الواقى تشكل جرائم حرب.

ويوثق التقرير الذي يحمل عنوان إسرائيل والأراضي المحتلة : بعيداً عن أنظار العالم - الانتهاكات التي ارتكبتها جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية: عمليات القتل غير القانونية؛ وممارسة التعذيب وسوء المعاملة ضد السجناء؛ والتدمير المتعمد لمئات المنازل أحياناً على رؤوس أصحابها؛ ومنع مرور سيارات الإسعاف ووصول المساعدات الإنسانية؛ واستخدام المدنيين الفلسطينيين "كدرع بشري". وعقب اجتماعات عقدها مع جيش الدفاع الإسرائيلي في مايو/أيار لمناقشة أفعال الجيش المذكور واستراتيجياته، قدمت منظمة العفو الدولية معظم الحالات الفردية الواردة في التقرير إلى جيش الدفاع الإسرائيلي للتعليق عليها، لكن رغم الوعود التي أُعطيت بالرد على الحالات، لم تتلق أي رد بعد.

ولإسرائيل الحق في اتخاذ إجراءات لمنع أعمال العنف غير القانونية، لكنها عندما تفعل ذلك، ينبغي عليها ألا تنتهك القانون الدولي. وفي جنين ونابلس منع جيش الدفاع الإسرائيلي على مدى أيام سيارات الإسعاف والمعونة الإنسانية والعالم الخارجي من الدخول فيما بقي القتلى والجرحى في الشوارع أو المنازل. وفي جنين جرى هدم حي سكني كامل في مخيم اللاجئين، مما أدى إلى تشريد 4000 شخص.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "حتى الآن تقاعست السلطات الإسرائيلية عن تحمل مسؤوليتها في تقديم مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة. وجرائم الحرب هي من أكثر الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي، وتشكل جرائم ضد الإنسانية بأسرها. لذا فإن تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة هو شأن المجتمع الدولي لا بل مسؤوليته. وينبغي على جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف أن تبحث عن أولئك الذين يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات جسيمة للاتفاقيات وتقدمهم إلى العدالة."

"ولن يتحقق السلام أو الأمن في المنطقة إلى أن تُحترم حقوق الإنسان. وقد فشلت جميع محاولات وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء نظام للحماية الدولية في إسرائيل والأراضي المحتلة، وبخاصة من خلال نشر مراقبين لديهم صلاحيات واضحة على صعيد حقوق الإنسان، بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية ذلك. وقد حظي هذا الرفض بدعم الولايات المتحدة الأمريكية."

وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أنه "من الضروري ألا يظل المجتمع شاهداً عاجزاً على الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في إسرائيل والأراضي المحتلة. وقد طال انتظار الإجراءات الحقيقية والعاجلة والمناسبة أكثر من اللازم".

ويصف تقرير إسرائيل والأراضي المحتلة: بعيداً عن أنظار العالم: الانتهاكات التي ارتكبتها جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس الانتهاكات التالية بالتفصيل:

عمليات القتل غير القانونية

"كانت عائلتي في المنزل يوم الجمعة في 5 إبريل/نيسان. وكانت الساعة تشير تقريباً إلى الثالثة أو الثالثة والرابع بعد الظهر. وسمعنا قرع الباب ودعوتنا لفتح. وقالت شقيقتي 'عفاف' لحظة. وقالت ذلك على الفور... وعندما وصلت إليه، مدت يدها للإمساك بقبضة الباب الذي ما لبث أن انفجر. وانفجر الباب إلى الداخل نحوها. فتطاير الجزء الأيمن من وجهها أشلاء... واعتقد أنها توفيت على الفور. وبدأنا بالصراخ. وكان الجنود خارج ذلك الباب مباشرة. وبدأ جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يطلقون النار على الجدران كما لو أنهم كانوا يحاولون إخافتنا. فصرخنا في وجوههم لإحضار سيارة إسعاف، لكنهم لم يستجيبوا لنا."

"نظرت حولي ورأيت إحدى الجرافات الكبيرة قادمة من جهة الغرب وتعمل على هدم منزل آل الشعبي ورأيت المنزل يميل. ومن دون أن أفكر صرخت بالجندي الذي يقود الجرافة قائلاً 'دع سكان المنزل يغادروا'. وفي هذه اللحظة خرج الجندي من الجرافة وشهر سلاحه وبدأ بإطلاق النار باتجاهي." ودُفن عشرة أفراد من عائلة الشعبي تحت أنقاض منزلهم في نابلس طوال ستة أيام، ولم ينبج منهم إلا شخصان.

وهاتان ليستا إلا مجرد حالتين من العديد من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية في جنين ونابلس اللتين قُتل فيهما أشخاص أو أُصيبوا بجروح في ظروف توجي بأنهم قُتلوا بصورة غير قانونية. وقُتل الفلسطينيون الذين لم يشاركوا في القتال نتيجة الاستخدام غير المناسب للقوة وتقايس جيش الدفاع الإسرائيلي عن اتخاذ إجراءات كافية لحماية أولئك الذين لم يشاركوا في القتال.

وفي مخيم جنين للاجئين وفي مدينة جنين، يبدو أن أكثر من نصف الفلسطينيين البالغ عددهم 54 شخصاً والذين لقوا مصرعهم نتيجة عملية التوغل التي جرت بين 3 و17 إبريل/نيسان لم يشاركوا في القتال. وكان بين القتلى سبع نساء وأربعة أطفال وستة رجال تفوق أعمارهم 55 عاماً. وقد سُحق ستة منهم تحت أنقاض منازلهم. وفي نابلس قتل جيش الدفاع الإسرائيلي ما لا يقل عن 80 فلسطينياً بين 29 مارس/آذار و22 إبريل/نيسان. وكان بين الضحايا سبع نساء وتسعة أطفال.

ولم تجر أية تحقيقات حيادية وشاملة في أي من عمليات القتل هذه، حتى عندما كانت هناك أسباب قوية تدعو للاعتقاد بأنها كانت عمليات غير قانونية. وساعد هذا التقايس من جانب السلطات الإسرائيلية على إشاعة أجواء واصل فيها بعض أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي ارتكاب عمليات القتل غير القانونية، وهم يدركون بأنه لن يتم اتخاذ أي إجراء ضدهم.

استخدام الفلسطينيين في العمليات العسكرية أو "كدروع بشرية"

"دخلنا منزل جاري. وبدأ الجنود بفتح فتحة في الجدار. ومررت مع ثلاثة جنود والكلب عبر الحائط. وظل الجندي مصوباً البندقية إلى رأسي. وفعلوا ذلك ست أو سبع مرات تقريباً. وفي كل مرة، عندما كنا نمر من مبنى إلى آخر، كان الجنود يضعون دائماً في المقدمة. وفي المكان الأخير، سحبت الباب إلى الخلف وما أن هممت بالخروج، حتى سمعت إطلاق نار. وسحبني الجنود من الزقاق وبدؤوا يردون على إطلاق النار. وكنت على بعد متر واحد خلف الجنود."

في كل من جنين ونابلس أجبر جيش الدفاع الإسرائيلي الفلسطينيين بصورة منهجية على المشاركة في العمليات الحربية أو استخدمهم "كدروع بشرية". واستخدم كل من النساء والرجال على هذا النحو. وعادة كان جيش الدفاع الإسرائيلي يحتجز فلسطينياً عدة أيام ويجبره على تفتيش الممتلكات في المخيم، وبالتالي يُعرضه كثيراً لخطر الإصابة.

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في الاعتقال التعسفي
"بدووا بضربنا على أجسامنا وصدورنا بأعقاب البنادق... وجمعنا كلنا هناك ونحن نرتدي ملابسنا الداخلية. وكان الجو بارداً. وعندما طلبنا بطانيات، أهالوا علينا بالضرب. ولم يقدم لنا الماء."

في جنين جرّد الرجال، الذين اعتُقلوا بصورة جماعية وفُصلوا عن النساء والأطفال وعن الرجال الذين تتجاوز أعمارهم 55 عاماً، من ملابسهم باستثناء الداخلية منها، وعُصبت أعينهم وكُبلت أيديهم. وقال العديد منهم إنهم تعرضوا للضرب. وتوفي أحد المعتقلين نتيجة تعرضه للضرب.

وفي نابلس سُجّل نمط مشابه من ممارسة التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين في عمليات الاعتقال الجماعية. وفور اعتقالهم، كان المعتقلون يُقتادون إلى معتقل شومرون المؤقت. وقال الذين أُجريت مقابلات معهم إن عمليات الضرب جرت خلال الاعتقالات وبعدها. وكان المعتقل مكنتاً ولم تُقدم إلى المعتقلين كميات كافية من الماء والطعام، ومُعوا أحياناً من استخدام المراحيض.

منع وصول المساعدات الطبية والإغاثة الإنسانية

أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على عطية حسن أبو إرميلة، 44 عاماً، فأصابه في رأسه بينما كان في منزله في 5 إبريل/نيسان. ومُنيت المحاولات البيئسة التي بذلتها عائلته لاستدعاء سيارة إسعاف بالفشل. ولم تتمكن العائلة حتى من مغادرة منزلها لإبلاغ الأقرباء بوفاته. وظل جثمان عطية حسن أبو إرميلة في المنزل طوال سبعة أيام.

أطلقت النار على سونا حافظ صبرا، 35 عاماً، فأصبحت بجروح خطيرة في 7 إبريل/نيسان بينما كانت تُغلق باب منزلها. واستدعت العائلة سيارة إسعاف، لكنها لم تستطع الوصول إليهم أكثر من مرة لأنها تعرضت لإطلاق نار. وأخيراً وصلت سيارة إسعاف بعد يومين، عقب تدهور صحة سونا حافظ صبرا بشكل خطير. ومنذ ذلك الحين أُجريت لها خمس عمليات جراحية.

وفي كل من جنين ونابلس، منع جيش الدفاع الإسرائيلي المنظمات الطبية ومنظمات الإغاثة الإنسانية من الدخول إلى المناطق المتأثرة حتى بعد توقف القتال.

وقد منع جيش الدفاع الإسرائيلي وصول المعونة الطبية طوال أيام؛ وإضافة إلى ذلك أطلق النار على سيارات الإسعاف مباشرة أو أطلق طلقات تحذيرية حولها. وتعرض سائقو سيارات الإسعاف للمضايقة أو الاعتقال. وفي هذه الأثناء، ظل

الجرحي طوال ساعات من دون عناية أو جرت معالجتهم في المنازل، بينما بقي القتلى في الشوارع أو المنازل طوال أيام. وفي عدة حالات، ورد أن أشخاصاً فارقوا الحياة في ظروف ربما أدى فيها عدم حصولهم على الرعاية الصحية إلى وفاتهم أو عجل بها.

هدم المنازل والممتلكات

هناك دمار شامل، فلا يوجد منزل ما زال قائماً بأكمله، كما لو أن أحدهم دمر مجتمعاً كاملاً بالجرافات. وإذا كان هناك أي شخص في أي منزل فلا يمكن أن يبقى على قيد الحياة... وليس هناك سوى أنقاض وأناس يجولون في المنطقة وينظرون من حولهم وهم في حالة ذهول. وتفوح رائحة الموت من تحت الأنقاض."

هذا ما قاله مندوب عن منظمة العفو الدولية دخل إلى مخيم جنين للاجئين بعدما دقائق من رفع جيش الدفاع الإسرائيلي الحصار في 17 إبريل/نيسان 2002. وأدخلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي التي دخلت المخيم الدبابات أو الجرافات عبر الطرقات وغالباً ما هدمت واجهات المنازل. وفي الحواشين و المناطق المجاورة له في مخيم جنين جرى هدم 169 منزلاً بالجرافات تضم 374 شقة سكنية، معظمها بعد توقف القتال. ونتيجة لذلك سُرد أكثر من 4000 شخص.

وفي كل من جنين ونابلس، أقدم جيش الدفاع الإسرائيلي في بعض الحالات على هدم المنازل بالجرافات بينما كان ساكنوها ما زالوا بداخلها. ولم يعط جنود جيش الدفاع الإسرائيلي إنذارات كافية أو أية إنذارات بالمرّة قبل هدم المنازل، وبالتالي تقاعسوا عن اتخاذ إجراءات لإنقاذ المحاصرين تحت الأنقاض ومنعوا الآخرين من البحث عنهم. وقد وثقت منظمة العفو الدولية ثلاثة حوادث من هذا النوع أسفرت عن مصرع 10 أشخاص. وسُجّل ستة أشخاص آخرين وردت أسماءهم في قوائم المستشفيات المتعلقة بالقتلى الذين سقطوا في جنين على أنهم سُحقوا تحت أنقاض منازلهم.

انتهى

وثيقة عامة

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة

المتحدية على هاتف رقم: 44 20 7413 5566

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW . موقع الإنترنت :

<http://www.amnesty-arabic.org>